اقتصاد

فوق الطاولة

طمئنونا عن وزير الاقتصاد

علي هاشم

عاد وزير الاقتصاد بعدما كادت تفتك الشكوك بنا حيال قدرته على حمل «بطيختين» مذ استعرض عقلنة الدعم «منحوتته الشهيرة وبطيخته الأولى» في أول إطلالة إعلامية له بعد تسلمه الحقيبة، لا بل في مرحلة ما من غيابه، تعاظم الاشتباه بأن المنعكسات الاجتماعية الداهمة لـ«العقلنة اللطيفة وبطيخته الثانية» التي طوقت حياته مؤخرا، ساقت في طريقها طلاقا سريعا مع «عقلنة الدعم» التي قدمها كممر حتمي لتفكيك المنعكسات الاجتماعية متزايدة الخطورة لتردي الإنتاج الوطني؟!

لا بأس، ها قد بدد الرجل في مؤتمره الصحفي نهاية الأسبوع الماضي كل تشكيك حيال تبدله المفترض، إلا أن ما اكتنف خطابه من لمحات جديدة لم تلبث أن أيقظت شكوكا أخرى!

من حيث الشكل، بدا الوزير مستسلماً للسردية الحكومية حول أسباب التردي المعيشي المتزايد، ومرجفاً في إيمانه حيال وظيفة «عقلنة الدعم»! أما في الجوهر، فلا يسع المرء تجاهل التبدل في مسوغاته «للعقلنة» التي كانت «أيام الوزير السابق» ضرورة لاستنهاض الإنتاج والتشغيل، وها هي تتحول اليوم سبيلا قهريا لتعبئة المجهود الحربي!!.. في الواقع، ورغم أن قصة المجهود الحربي «بدعة» ابتدعتها الحكومة خلال «غيبته المؤقتة» كتبرير «دوغمائي» لفشلها الاقتصادي، فإن استسلامه لعدواها «عقب ظهوره» إنما يثير التساؤل حول إذا ما كان الأمر إعلانا صريحا عن إخفاق «عقلنته» أيضا؟!

تحت السقف البيروقراطي، يمكن للمرء توقع أسباب التبدل الملحوظ بين خطابي الوزير: قديمه وجديده، أما اقتصاديا، فثمة تفسير صريح وحيد للأمر، مختصره: نعم لقد فشلت «العقلنة» في استعادة سلاسل الإنتاج.. هذا أمر يقودنا تلقائياً لتفنيد التهمة التي انهمك الوزير «الجديد» بإلصاقها في ظهر «انسداد المنافذ الحدودية» موحيا بأننا: «نجحنا في الإنتاج، وفشلنا في تصديره»!

وفق بيانات تجارتنا الخارجية، ثمة ما يفيد بأن غلق المنافذ ليس بذي علاقة بنجاح أو إخفاق ثنائية «عقلنة الدعم/ استنهاض الإنتاج»، فمن جهة لم يطرأ تغير يذكر على تدفق المعروض السلعي المحلي، كما أن ميزان التجارة الخارجية «من جهة أخرى» شهد نموا للصادرات يقارب «٦٣٪» على أساس ربعي.. لكن للأسف، فهذا النمو يترجم نقديا زيادة ٤٢ مليار ليرة فقط في حجم الصادرات «معظمها مواد أولية»، ما يعني في مجمله بأن التصدير ممكن رغم غلق المنافذ، لكن إنتاجنا هو الذي لم يتبدل مذ أعلنا عن «عقلنة الدعم» لاستنهاضه، وحتى الآن!

بالطبع ليس وزير الاقتصاد وحده المتهم بتردي الإنتاج.. الحكومة كلها كذلك، في الواقع، فإن المثير للحيرة هو مصدر تفاؤلنا بتحسنه وما زلنا «مثلاً» نستورد إسمنتا بمئات ملايين الدولارات بينما معاملنا تعمل بربع طاقتها لأسباب واهية!.. ما مصدر تفاؤلنا وما زلنا نراوغ في إطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأسباب غير مقنعة أبداً!.. وما زلنا نمنع القروض التشغيلية عن طالبيها «هل يجرؤ أحد على التصريح عما منحته المصارف منها»!.. وما زلنا نستمع «بخشوع» لشريط شكاوى الصناعيين المستمر حول المازوت!.. وما زالت الاستثمارات الوطنية تفر إلى الجوار لأسباب «بيئية» أحياناً؟؟!!

استعادة الإنتاج قدر لا فكاك منه لرأب الثغرات المعيشية ولدعم المجهود الحربي.. كلام قديم لوزير الاقتصاد لا يزال صالحا لكل زمان.. الحكومة الحالية لا تريد ذلك؟!.... إذا، طمئنونا عن وزير اقتصادنا القديم.

الكهرباء لـ«الوطن»: لم نزود لبنان بالطاقة الكهربائية خلال الأزمة

عبد الهادي شباط

بعدما أشيع عبر بعض الصفحات والمواقع الالكترونية مؤخراً حول تزويدنا للبنان بالطاقة الكهربائية خلال سنوات الأزمة التي تمر بها سورية وخاصة خلال الظروف الحالية وما يعانيه قطاع الكهرباء من نقص كبير في الوقود وحالات الاستهداف والتخريب التي يتعرض لها بشكل مستمر. مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء نفى لـ«الوطن» ذلك وأكد عدم صحة هذه الأخبار وأن كل ما يثار حول هذا الأمر يأتي في سياق الفهم الخاطئ لاتفاقية الربط الشبكي المبرمة بين سورية وعدد من دول الجوار هي لبنان والأردن ومصر والعراق وتركيا حول تبادل الطاقة الكهربائية خلال ظروف وفترات معينة وخاصة في حالات الطوارئ مثل حالات التعتيم الكامل وذلك ضمن كميات محدودة وعادة ما تكون كافية لإعادة التشغيل في حالات التعتيم إضافة إلى تدفق الطاقة من البلدان التي يصل فيها الإنتاج لحالة الذروة عبر منظومة الربط الشبكي بين هذه البلدان وهو ما يأتي في إطار زيادة وثوقية شبكات التوتر العالي في هذه الدول وتأمين طاقة في حالات الطوارئ وحالات حدوث الانقطاع التام في أحد هذه الدول مبيناً أن هذه الاتفاقية تنتهي في مطلع العام القادم ٢٠١٦.

وفي سياق متصل كشفت المؤسسة العامة للتوليد في الوزارة أن محطات توليد الطاقة الكهربائية كانت تستهلك من الوقود قبل الأزمة يومياً (٣٥) ألف طن مكافئ نفطي لتلبية حاجة القطر من الكهرباء (فعاليات منزلية – اقتصادية وغيرها....) أما اليوم ومع انخفاض الطلب على الكهرباء نتيجة ظروف الأزمة بنسبة زادت عن ٣٠٪ أصبحت حاجتنا من الوقود (٢٤) ألف طن مكافئ نفطي يومياً لتلبية الطلب على الكهرباء من دون أي ساعة تقنين. يتم إنتاج ٨ آلاف طن مكافئ نفطي منها محلياً أما باقي الكمية والتي تبلغ ١٦ ألف طن مكافئ نفطي لا يمكن تأمينها إلا عن طريق الاستيراد وتبلغ كلفة استيرادها نحو ١,٥ مليار ليرة يومياً وذلك حسب أسعار الصرف اليومية لليرة السورية أمام الدولار.

وأن أكبر ناقلة فيول تبلغ حمولتها ١٠٠ ألف طن باتت تلبي حاجة القطر من الكهرباء لمدة أسبوع فقط في حال تم استهلاكها بشكل كامل من دون أي ساعة تقنين كهربائي وهذا ضمن إطار الاستخدام الأمثل لهذه الكميات في توليد الطاقة الكهربائية ضمن الظروف الحالية. وأمام هذا الواقع اليومي ترى وزارة الكهرباء أنه لابد من تضافر جميع الجهود المعنية في الحفاظ على القطاع الكهربائي واستمراريته وخاصة المواطن الذي يمثل الأساس في كل عمليات الحفاظ على الطاقة عبر الترشيد والاستهلاك الأمثل للطاقة إضافة إلى دوره الفاعل في الحفاظ على مكونات المنظومة الكهربائية.

الجمارك تحصل ١,٧٦ مليار ليرة غرامات من أصل ٣ مليارات في ٨ أشهر

محمد ركان مصطفى

بلغ عدد القضايا المحققة في الضابطة الجمركية ١٤٦٧ قضية بقيمة تجاوزت ملياراً و٢٠٥ ملايين ليرة سورية، وذلك منذ بداية العام الجاري (٢٠١٥) وحتى نهاية شهر آب الماضي.

وبحسب أرقام إحصائية حصلت عليها «الوطن» من الإدارة العامة للجمارك، بلغت الرسوم الواجبة على تلك القضايا ٢٥٠ مليون ليرة، تم تحصيل منها ما يزيد على ١٩٦ مليون ليرة، على حين بلغت الغرامات الواجب تحصيلها أكثر من ٣ مليارات ليرة سورية تم تحصيل منها ما يزيد على مليار و٧٦٥ مليون ليرة سورية.

علماً بأن قيمة الإيرادات المحصلة حتى نهاية شهر آب بلغت ما يزيد على ٦٣,٣٦ مليار ليرة، وأنه ضمن استمرار المديرية العامة للجمارك بحملتها التي أطلقتها حتى تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ بلغ عدد القضايا التي تم ضبطها خلال الحملة ٢٢٩٠ قضية وبلغت قيمة الغرامات المحصلة ٢,١٢٣ مليار ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير العام للجمارك مجدي الحكمية أن قرار منع دوريات الضابطة الجمركية ومكافحة التهرب الدخول إلى المحال التجارية واقتصار دخولها إلى مستودعات التجار والصناعيين، يهدف إلى تخفيف الضغط عن محال المفرق وتركيز جهود حملة مكافحة التهريب نحو المستودعات والعمل على تجفيف الخزانات الأساسية للمهربات في الأسواق.

وجاء هذا القرار نتيجةً للاجتماع الدوري لاتحاد غرف التجارة، حيث تم تداول موضوع الحملة التي أطلقتها مديرية الجمارك من ٢٠١٥/٤/١٣ لمكافحة المواد المهربة الداخلة إلى الأسواق المحلية بصورة غير نظامية ودون استيفاء رسم جمركي التي لا تخضع للمواصفات المحددة من قبل المديرية للمواد الداخلة إلى القطر وتلبية الطلبات الكثيرة من أعضاء الغرف.

وبيّن الحكمية أنه وانطلاقاً من رؤية مديرية الجمارك لدراسة مشكلة البضائع المهربة في الأسواق وانعكاساتها على الاقتصاد وأسبابها وبهدف الحد منها ارتأت المديرية أنه من الأنسب عدم دخول الدوريات إلى الأسواق انطلاقاً من غاية منسجمة مع أهداف الحملة في مكافحة التهريب بحيث يتم تخفيف الضغط عن دوريات الجمارك وفي الوقت نفسه يتم تخفيف مظاهر الدوريات في الأسواق والتركيز بشكل دقيق على القضاء على التهريب من خلال ضرب مصادره ومنابعه.

وأوضح الحكمة أن مثل هذا الإجراء يخفف من الإساءة والمظاهر الاجتماعية المتكررة لوجود دوريات الرقابة الجمركية في الأسواق ومرتاديها من الزبائن.

وأشار الحكمية إلى أنه وبسبب الظروف التي يمر بها القطر خرج عدد من الأمانات الجمركية التي تصل إلى نحو ١٤ أمانة عن سيطرة إدارة الجمارك، وأصبحت تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة، ما دفع بالمديرية إلى القيام بنشر ساتر بشري من الضابطة الجمركي يوازي الأمانات الجمركية في أول منطقة آمنة بهدف ضبط الحدود ما أمكن والقيام بمصادرة المواد والبضائع المهربة، للحد من انسياب البضائع المهربة التي غصت بها الأسواق المحلية، ما دفع بالمديرية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها مكافحة تهريب البضائع الداخلة بصورة غير نظامية إلى الأسواق المحلية وخاصة عن طريق هذه الجمارك.

مسؤول مصرفي لـ«الوطن»:

البيع بالمزاد العلني دفع بالمقترضين إلى التسوية

الوطن

بيّن مصدر مسؤول مصرفي لـ«الوطن» أن جلسات البيع بالمزاد العلني على ضمانات القروض المتعثرة التي يتم تحديدها من دوائر التنفيذ بطلب من المصارف العامة كان لها دور إيجابي كبير في دفع المقترضين المتعثرين إلى التقدم للمصارف من أجل إجراء عملية التسوية وجدولة ديونهم.

وأوضح المصدر أن عمليات البيع بالمزاد العلني لضمانات القروض المتعثرة تطول كل المقترضين ضمن القطر أو خارجه، بشرط إمكانية التنفيذ على الضمانات بأن تكون ضمن المناطق الآمنة.

مبيناً أن تحديد جلسات البيع هي من صلاحيات دوائر التنفيذ وليس للمحكمة المصرفية دور في تحدد جلسات البيع، حيث إن دور المحاكم ينحصر في إصدار قرارات منع السفر، إضافة إلى الفصل في الخلافات المتعلقة بمبالغ القروض والفوائد بين المقترضين والمصرف.

وعن إجراءات التنفيذ على الضمانات الخاصة بالقروض المتعثرة أوضح المصدر أنه وفي حال الانتهاء من إجراءات التبليغ والإخطار التي تأخذ وقتاً بسبب التغيرات التي تطرأ على عناوين ومكان إقامة المقترضين ولا سيما نتيجة للظروف الحالية التي يمر بها القطر، وذلك عبر استنفاد جميع طرق التبليغ سواء عن طريق المختار أم اللصق أم عن طريق الصحف.

وإن الإجراءات اللاحقة لعملية التبليغ تأخذ وقتاً قد يتجاوز ستة أشهر، تعود مدد التنفيذ إلى ظروف تتعلق بظروف العقار المنفذ عليه، إضافة إلى وجوب إعداد قائمة بشروط البيع وتقديرات الخبراء التي نص عليها القانون ١٩ الخاص بالمحاكم المصرفية الذي أوجب وجود ثلاثة خبراء، خبير عن كل طرف: المصرف والمنفذ عليه والمحكمة.

وأشار المصدر إلى لجوء المصارف عادة إلى الدخول في المزاد المتعلق ببيع العقار موضوع الرهن في حال توافرت المصلحة في إحالة ملكية العقار إلى المصرف، وذلك بهدف ضمانة حقوق المصرف شريطة التخلي عن ملكيته خلال سنتين وفق ما نص عليه قانون مجلس النقد والتسليف أو في حال وصل مبلغ المزاد إلى سداد دين المصرف مع فوائده، وفي هذه الحالة يمكن أن يصدر قرار بالإحالة إلى مزايدين آخرين.

مبيناً أن المصارف تدخل المزاد العلني عند بيع العقارات موضوع الضامنة للقروض المتعثرة سواء من الجلسة الأولى للمزاد وذلك وفق القانون ١٩ أم خلال جلسات المزاد في ظل القانون السابق وذلك وفق مجريات عمليات جلسات البيع وفي حال استشعرت وجود عملية تواطؤ لبيع الضمانة بقيمة أقل من القيمة المقدرة له من المصرف. مؤكداً أن مشاركة المصارف في جلسات المزاد تساعد على إجراء عملية البيع بالمزاد وتمنع إجراء البيع لضمانة القرض المتعثر بسعر منخفض في حال وجود تواطؤ بين المتقدمين وصاحب الضمانة موضوع المزاد.

وأوضح المصدر أن المصارف وعند دراسة العقارات موضوع الضمانة العقارية واتخاذ قرار بشراء الضمانة عن طريق المشاركة في جلسات البيع، تأخذ بالحسبان وجود إشارات حجز على الضمانة ومدى الأرباح المحققة في حال قرر المصرف الدخول كمزايد على هذه الضمانة وشرائها.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» بأن وزير المالية إسماعيل إسماعيل طلب من جميع مديري المصارف العامة تزويده بتفاصيل المبالغ المسددة لجميع القروض بما فيها المتعثرة. وقد تم عقد اجتماع مساء أمس لوزير المالية مع جميع مديري المصارف ومديري الإدارات المركزية في الوزارة للوقوف على واقع العمل والتنفيذ والخطط.

التجار يدرسون مشروع قانون الفوترة ويسألون: هل تستطيع الأسواق الشعبية اعتماده والالتزام به؟

الوطن

قال نائب رئيس غرفة تجارة دمشق بشار النوري إن أعضاء مجلس إدارة غرف تجارة دمشق يعكفون حالياً على دراسة نصوص وبنود مسودة المرسوم التشريعي الخاص بتداول الفواتير وتعداد بعض الملاحظات والمقترحات حول مشروع المرسوم واصفاً مشروع المرسوم هذا بالمهم جداً وهو بمنزلة بناء لاقتصاد سليم وواضح في عمليات البيع والمتاجرة، قائلاً: إن الفاتورة هي وثيقة لهوية أي بضاعة أو سلعة وهي مطبقة في مختلف بلدان العالم.

وطرح العديد من التساؤلات التي تعبر عن لسان حال مختلف الفعاليات التجارية والصناعية والحرفية والخدمية أبرزها تعلق بمدى إمكانية تطبيق نظام الفاتورة ضمن سلسلة الحلقات التجارية المختلفة من المنتج أو المستورد إلى آخر الحلقات التجارية التي تتمثل ببائع المفرق، وهو الحلقة الأخيرة من هذه الحلقات المؤهلة إلى المستوى والدرجة التي تتيح له إصدار فاتورة في ظل الحاجة إلى التجهيزات المناسبة وعمليات الأتمتة والإدخال للمواد والسلع على أجهزة الحاسوب أسوة بالمتاجر الكبيرة مثل المولات، وهل تستطيع الأسواق الشعبية اعتماد هذا النظام والالتزام به؟ حيث من الصعوبة بمكان إلزام مثل هذه الأسواق بنظام الفاتورة في ظل محدودية التحصيل العملي.

وتساءل النوري عن كيفية احتساب العناصر الداخلة في التسعيرة حيث يبني التاجر الحقيقي سعره على الكلف الحقيقية والبعض من هذه الكلف لا تكون موثقة مثل مصاريف ونفقات النقل والمرافئ والتي يمكن أن تخلق حالات غياب العدالة في قيم البضائع بين تاجر وآخر أو بين حلقة تجارية أو أخرى أو بين بضاعة أو أخرى وسوف تحصل فوارق يتم عكسها على الفاتورة، الأمر الذي من الصعوبة تطبيقه خلال الظروف الحالية حيث ترتفع الكلف لأسباب عديدة ومختلفة.

ودعا نائب رئيس غرفة تجارة دمشق ضمن هذا الإطار إلى ضرورة تلافي وقوع مثل هذه الثغرات والإشكالات والمعوقات أمام تطبيق نظام الفاتورة عبر بناء الثقة بين التجار ومؤسسات الدولة الرسمية ومن خلال تحقيق الموثوقية والمصداقية للفواتير التي يعدها التجار مع اعتماد نسب معينة من الكلف تحدد بحسب نوع البضاعة من قبل الجهات المختصة في وزارة المالية تضاف إلى الكلف الحقيقية للفاتورة، على أن تكون هذه النسب متغيرة صعودا أو هبوطا بحسب الظروف وتقلب الأسواق.

تضمن مشروع المرسوم ١٤ مادة، ونصت المادة الثانية منه على إلزام أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية المختلفة بتنظيم فواتير على نسختين نسخة للشاري ونسخة متسلسلة لصاحب العلاقة لإبرازها للجهات المختصة عند الطلب، ونصت المادة الثالثة على تحديد المهن والسلع المستثناة من أحكام المادة الثانية السابقة بقرار من وزير المالية والاقتصاد، ونصت المادة الرابعة على تحديد فئة المكلفين بإبراز الفاتورة إلى الدوائر المالية عند الطلب بقرار من وزير المالية، ونصت المادة السادسة على إعفاء المنتج من إبراز فاتورة بيع في حال عرض منتجاته في مراكز وصالات بيع تابعة له أو يكتفي ببيان إرسالية للكميات والأنواع والمواصفات الخاصة بإرساليته، ويكتفي المستورد بالبيان الجمركي ووثائقه إلا أن ذلك لا يمنع من منح فاتورة في تلك الحالات عند قيام المنتج أو المستورد بعمليات البيع مع إلزام جميع الموزعين من غير المنتجين أو المستوردين بتحرير الفواتير للمواد المبيعة وبيان مصدرها حين الطلب.

اقتصاد-بوك

الزاوية هي من صفحات الفيسبوك للاقتصاديين والصفحات الخاصة بالقضايا الاقتصادية

أول ما كتبه وزير التموين بعد تعيينه

«أشكر الثقة الغالية من السيد الرئيس بشار الأسد والقيادة السياسية لهذا التكليف
كل المحبة
للأصدقاء الذين عبروا عن محبتهم وثقتهم ودعمهم
سيادة القانون والعدالة الاجتماعية هو غاية دولتنا الأخلاقية وأساسها وحصنها..
إحداث الفارق عمل جماعي ومستمر فإن لم نستطع أن ننجز فإننا أبداً.. أبداً لا نقبل أن نكون عبئاً»

جمال شاهين

ماذا كتب وزير السياحة عن معبد بل؟

«معبد بعل شمين المدرج في لائحة التراث العالمي الإنساني خسارة للبشرية والإنسانية والتنديدات الخجولة من دون فعل حقيقي ضاغط على الممول والداعم لهذا الفكر الوبائي هي وصمات عار على جبين البشرية.
الفعل المنهج لمحاولة اجتثاثنا من تاريخنا وحضارتنا وماضينا لن ينجح سوى في غرسنا بأرضنا أكثر وتعميق انتماء السوري لأرضه وتاريخه».

بشر يازجي

كيف قيّم مدير المكتب الصحفي في رئاسة الحكومة صفحات الفيسبوك

«بعض مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوكية تشعرك وكأنها بؤره للفساد الأخلاقي والمالي والابتزاز ولنشر الرذيلة والفكر الهدام والطائفي بالإضافة إلى نشرها الأخبار الكاذبة والمسمومة ومهمتها أيضاً الردح والقدح والذم من دون أي وازع أخلاقي وفي الوقت نفسه يوجد لدينا مواقع تواصل اجتماعي وطنية نعتز بها ولها دور وطني كبير في المحافظة على الأخلاق العامة والثوابت الوطنية والمساهمة في التصدي للحرب الإرهابية. وهي التي تلقى اهتمام المواطن ويثق بها».

أسعد المحيميد

رئيس غرف صناعة حلب: طلبنا رعاية واحتضان بدل التطفيش

«منذ عامين.. قلنا اجعلوا حلب مدينة منكوبة وامنحوها الميزات ذاتها التي منحت لحماة عام ٨٢ وأكثر قليلاً باعتبارها حسب الأمم المتحدة المدينة الأكثر تضرراً ودماراً في العالم بعد الحرب العالمية الثانية..! وقدمنا كل الدراسات والاقتراحات والتوصيات حول هذا الموضوع وبما يضمن الحفاظ على الحياة والعمل ويطلق إعادة البناء... طلبنا هذا كان عادلاً ومنطقياً ومتعارفاً عليه في حالات دولية مشابهة لتعويض الناس عن أضرارهم وعن مخاطر حياتهم وتحفيزهم للعمل والإنتاج تحت ظروف قاهرة.. ولكي يتمكنوا من إصلاح حالهم وحال مدينتهم وبالتالي إصلاح قاطرة النمو الاقتصادي في البلاد..! ولم نطلب أموالاً بل طلبنا رعاية واحتضاناً بدل الجباية والتطفيش..! أخذنا الوعود وانتظرنا.. ولم يحدث شيء.. هي العقلية الروتينية المتحجرة ذاتها.. والمنفصلة عن الواقع والتي تتذرع بأسخف الذرائع..».

فارس الشهابي